إهـــداء

إلى كل شهداء وطني الذين دفعوا أرواحهم الغالية في سبيل الوطن والحرية، وإلى كل الأطفال التي يُتِمت، وإلى الحرائر والأعراض التي هُتِكت، وإلى الجرحى والمعاقين مع دعوانا لهم بالشفاء العاجل، وإلى اللاجئين والنازحين الذين دُمِرت ديارهم وسبل معاشهم الطبيعي، وإلى الذين هُجِروا قصراً من ديارهم، وإلى الأجيال الجديدة التي ترنو لغدٍ مشرق، وإلى كل الشعوب السودانية الطواقة للحرية والعيشة الكريمة، وإلى الإنسانية جمعاء، أملاً أن يسود السلام والرفاهية كل أرجاء الوطن بل والعالم أجمع، وما هذا الكتاب إلا مساهمة - بقدر ما استطاع كاتبه - في الوصول إلى ذاك الهدف النبيل.

أهدي هذا الكتاب إلى روح والدي الحاج/ محمد أبوعيسى أبوالبشر، عليه رحمة الله، أسكنه الله فسيح جناته مع الصديقين والشهداء، وإلى والدتي الحاجة/ خديجة بنت محمد الرشيد، أطال الله عمرها ومتعها بكمال الصحة والعافية، فقد علماني كل خصلة سمحة يراها الآخرون في شخصي، أسأل الله أن أكون باراً بهم وأن يغمرني رضاهم في الدنيا والآخرة. أهدي كتابي هذا إلى روح الخالين عبد الرحمن محمد الرشيد وأبكر عبد الله محمد، عليهما رحمة الله، أسكنهما الله فسيح جناته مع الصديقين والشهداء، وإلى الخالين الفكي/ فضل عبد الله محمد والحاج/ أحمد محمد الرشيد، أطال الله عمريهما ومتعهما بكمال الصحة والعافية، فقد عملوا جميعاً وأقنعوا والدي على أن إلتحق بالتعليم النظامي بدلاً عن التعليم في «المسيك» الخلوة، وأشرفوا على تعليمي من الإبتدائي إلى أن تخرجت من الجامعة، أسأل الله أن يغمرني رضاهم. أهدي كتابي هذا إلى بناتي وأبنائي سلمى وسحر وسامي وسلاف الدين وملاك، أطال الله أعمارهم ومتعهم بكمال الصحة والعافية، فقد شجعوني كثيراً خاصة عندما تفهموا موضوع الكتاب ومن كل وقت وآخر يسألونني Dad when are you going to finish the book?. أسأل الله أن يعينني على تعويضهم بكل غالٍ ونفيس.

شكر وعرفان

أول مرة راودتني فكرة تأليف كتاب عن العقد الاجتماعي كان في لندن العام ١٩٩٠م بمنزل السيد/ أحمد إبراهيم دريج العامرة، في ذاك اليوم وفي حضرة الدكتور/ سليمان موسى رحال، تحدث لنا السيد/ دريج شيئ من التفصيل عن أن مشكلة السودان هي سياسية في المقام الأول، وأن الحل يكمن في عقد سياسي يشمل كل الأحزاب السياسية والإدارات الأهلية. لكن تبلورت الفكرة عندي بصورة أكثر وضوحاً في العام ٢٠٠٦م عندما قابلت الأخ فاقان أموم، بعد عدة سنوات منذ ١٩٩٧م، فشرح لي اتفاقية السلام الشامل التي تمت في نيفاشا (كينيا) في العام ٢٠٠٥م. فهو يرى - حسب قناعاته الشخصية - أن الحل السياسي الشامل والمستدام في السودان، يكمن في أن تتفكك الدولة السودانية الحالية إلى سابق ممالكها وسلطناتها القديمة، ثم تعود مرة أخرى وتتوحد في دولة واحدة تحت ظل نظام فيدرالي قوي. وبالفعل بدأت أفكر كيف يتم تحقيق ذلك؟ هل بتوسيع اتفاقية السلام الشامل لسنة ٢٠٠٥م لتشمل بقية أقاليم السودان كلاً على حدا؟ أم عن طريق إشعال حروبات أهلية في بقية مناطق السودان للوصول إلى نفس اتفاقية الجنوب؟ الشاهد في الأمر أن مسألة توسيع اتفاقية الجنوب أصبحت غير مرغوبة دولياً، يشهد على دلك موقف المجتمع الدولي الرافض للمساس لاتفاقية نيفاشا للسلام الشامل. كان ذلك أثناء مفاوضاتنا مع الحكومة السودانية لسلام دارفور في أبوجا (نيجيريا) ٢٠٠٤م - ٢٠٠٦م. المجتمع الدولي المعارض، شمل وقتذاك الاتحاد الإفريقي - راعي مفاوضات سلام دارفور - الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، دولة تشاد، ليبيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة وفرنسا. يذكر أن موقف المجتمع الدولي هذا، شجع الحكومة السودانية بأن تتشدد في موقفها تجاه تجزئة الحلول السياسية في البلاد. رغم ذلك نجحنا وتوصلنا في أن تكون الفيدرالية المالية حلاً مقبولاً ومعترفاً لكل الأطراف، كحل سياسي شامل لكل السودان.

في العام ٢٠١١م وفي منزل الدكتور/ عبد السلام نور الدين، وبعد نقاش مستفيض حول موضوع العقد السياسي، توصلت لقناعة بأن حل مشكلة السودان تكمن لا في العقد السياسي ولا في التفكك وإعادة الوحدة، بل في العقد الاجتماعي. ورغم قناعتي بموضوعية العقد الاجتماعي، إلا أن هذا لا يمحو قناعتي التي كانت راسخة بأن مفهوم العقد السياسي كان له أن ينجح لو صدقت نوايا الأحزاب السياسية منذ العام ١٩٤٧م. كما أن مفهوم التفكك والاتحاد مرة أخرى قد نجح في بعض الدول مثل ألمانيا. فالشكر والتقدير لكل من السيد/ أحمد إبراهيم دريج والسيد/ فاقان أموم والدكتور/ عبد السلام نور الدين، الذين أسهموا في توسيع مداركي إذ نتج عنه هذا الكتاب الذي بين أيديكم.

على كل، شرعت بشكل جاد منذ العام ٢٠١١م في تأليف هذا الكتاب عن دولة التعاقد الاجتماعي في السودان، فجمعت عدد من المؤلفات في هذا الشأن، بل عن تاريخ السودان القديم. هنا لا يسعني إلا أن أثمن عالياً المجهودات العلمية لكل من د. منصور خالد، د. فيصل عبد الرحمن على طه، د. سامية بشير دفع الله، د. أحمد إلياس حسين، ود. الباقر العفيف الذين أزاحوا الستار عن جراح السودان السياسي - أزمة الهوية السودانية الجامعة - ففتحوا الباب واسعاً، كلٌ بطريقته، للإجابة بشفافية للسؤال! من نحن؟. نسأل الله أن يطيل أعمارهم ويمتعهم بكمال الصحة والعافية ليقدموا المزيد المفيد لوطنهم، فلهم منا كل شكر وتقدير.

يجب أن أذكر بأنني مدين للكثيرين من أهلي السودانيين في داخل السودان وخارجه، الذين شاركوا بأدوار مختلفة ومهمة، بدونها كان من الصعب أن يخرج هذا الكتاب بهذه الصورة. أخص بالذكر الذين لم يملوا قط على تشجيعي، بل قاموا بتصحيح اللغة في مراحل الكتاب المختلفة، المهندس/ عبد الجبار محمود دوسه، المحامي/ الصادق حمدين عيسى، الأخ عبد العزيز بشرى موسى، الدكتور/ مكي الدخري والأخ عبد الله التوم حسن أحمد.

الشكر والعرفان موصولان للأخت الأستاذة/ آمنة ناجي، فقد كانت على نقاش دائم، فلم تمل قط على تقديم الكثير من النصح والتشجيع، حتى يخرج هذا الكتاب بالشكل الذي يمكن أن يخرج البلاد إلى بر الأمان - حسبما تراها - ففي ذلك أعارتني عدد من

المراجع كانت مفيدة للغاية، فلها مني كل تقدير واحترام.

أيضاً عليّ أن أشكر الذين أعاروني كثيراً من الكتب ذات الصلة بالموضوع أو أمدوني بالمعلومات المفيدة، د. صلاح محمد عمر، د. أحمد عباس أبو شام، الأخ/ محمد الزاكي أبو بكر، د. جعفر عبد الرحمن الرشيد، د. شريف عبد الله حرير، الأخ/ أحمد فضل عبد الله، د. صالح خلف الله بابكر، الأخ/ أحمد هارون أحمد إدريس، الأخ/ مجدي الجزولي والأخ/ محمد آدم على فضل.

obeikandl.com

المقدمة

يهدف هذا الكتاب إلى العمل على رسم صورة السودان الطبيعية، حتى نتمكن من وصف علاج سياسي ناجع لأزمته المستفحلة، هذه الأزمة التي نشأت مع نشوء الدولة السودانية الحديثة في العام ١٨٢١م، ما زال الجميع يبحثون عن حل يرضي الشعوب التي تسكن بداخلها.

لا أود أن أصف نفسي بأنني الطبيب المنقذ لدولة السودان المريضة، إلا أنني أود أن أصف بقدر ما أستطيع علاجاً اعتقد في قرارة نفسي، أنه المنقذ للأزمة السودانية. لذلك، وبعد المراجعة الفاحصة للمعضلة السودانية، يمكن أن أصف العلاج بأنه يَكْمُن في الثورة المدنية الشاملة. ويبدو لي أن هذه الثورة قد بدأت مع ظهور المهدية، بحسبان أن المهدية عملت في بدايتها، على طرح رؤى وطنية لمناهضة الاستعمار التركي آنذاك، لكن سرعان ما تحولت الثورة المهدية التي كانت في ظاهرها مدنية، إلى ثورة مسلحة ضد الاستعمار مسنودة برؤى الدولة الدينية، والتي أدت إلى تقسيم مواطني الدولة الواحدة بالمعيار الديني، وبالتالي أدت إلى سقوط برامج الثورة المدنية. تماماً كما فشلت الثورة المدنية في مواقع أخرى. على سبيل المثال، ثورة أكتوبر في العام ١٩٦٤م ومارس/ أبريل في العام ١٩٨٥م، وثورة الطلاب في سبتمبر العام ٢٠١٣م، في أن تحقق أهدافها السامية، والتي نراها بأنها تكمن في التغيير الشامل لنمط الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في حينها نحو الأفضل. فالثورة المدنية التي نعنيها هنا، هي تلك التي تسعى إلى إدراك غايات بديلة ومحدّثة لنمط الحياة، وذلك بإلغاء النهج السياسي الذي تسير عليه الدولة السودانية اليوم، وبذلك يمكن للشعوب السودانية أن تتمكن من الحفاظ على الحقوق الطبيعية للإنسان - المهدرة الآن - ومعلوم أن أبرز هذه الحقوق التي تقوم الحكومات بقمعها، تتمثل في حق الحرية، وحق التملك وحق الأمن، بل وحق مقاومة القمع الذي يمارسه السلطان المستبد. وفي اتجاه

آخر، يمكن أن نقول أن الثورة المسلحة، التي قادتها الحركة الشعبية لتحرير السودان، كادت أن تتحول إلى ثورة مدنية شاملة، عندما طرحت رؤيتها السياسة المتمثلة في «السودان الجديد». لكن فشل الشعوب السودانية في استيعاب فكر «السودان الجديد»، وتحويله من رؤية مملوكة للحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى حق مملوك لجميع شعوب السودان بلا استثناء، أدى إلى عدم التحول إلى ثورة مدنية شاملة. لذلك ضاعت فرصة ثمينة، كانت بإمكانها أن تخرج البلاد إلى بر الأمان.

يسعى هذا الكتاب بقدر المستطاع، إلى استنهاض همم كل الناس للتوجه نحو الثورة المدنية، بمعنى أكثر وضوحاً اعتماد العصيان المدني في كل أرجاء البلاد. وحتى تنجح مثل هذه الثورة المدنية، على الثوار المدنيين، أن يضعوا نصب أعينهم أن النظام الحالي في السودان، نظام قمعي جبروت، يمكنه أن يفعل أي شيئ في الإنسان قد لا يخطر على بال أحد، لذلك عليهم التحلي بالصبر ليقاوموا جبروته، دون التحول إلى ثورة مسلحة، لأن النضال والمقاومة المدنية، حتماً ستجد الاحترام والدعم السياسي من كل المجتمع الدولي، بينما المقاومة المسلحة سوف تعمل بكل تأكيد، إلى تقسيم المجتمع الدولي إلى فريقين، كلٌ منهما يناصر أحد الطرفين، ومنهما من يدعم الطرف الذي يناصره بالسلاح، فتزداد وتيرة الإقتتال بين مواطني البلد الواحد، والمحصلة هي الموت للإنسان السوداني، والمزيد من الغبن بين المواطنين تجاه بعضهم البعض، فضلاً عن الدمار الكلي لاقتصاد البلاد. ولتفادي المزيد من الخراب، هذه حجتنا في تفضيل الثورة المدنية على الثورة المسلحة.

من هذا المنطلق، تم تقسيم الكتاب إلى ثلاث أبواب. الباب الأول، به فصلان، الأول عن نشأة الدولة السودانية، تاريخها والعناصر الاجتماعية المكونة لها، حتى نتمكن من الإجابة على السؤال «من نحن»؟ ثم يلي الفصل الثاني وهو عن السؤال «السودان إلى أين»؟ وفيه أن منهج الإقصاء القائم على العرق والدين الإسلامي، قد أدى إلى عدم التوافق على هوية جامعة، وبالتالي خلق الحروبات الأهلية، والتي بدورها قسمت البلاد إلى دولتين. ومن هذا يسعى الباب الأول إلى الإعتراف الكامل بأصلنا التاريخي، الذي يعود لخمسة ألاف سنة، ومن ثمّ ننعم بالإستقرار.

الباب الثاني وبه ست فصول تشمل المسائل الدستورية الخلافية. وهي المسائل التي

يختلف فيها السياسة السودانيون باستمرار، منذ دستور الفترة الانتقالية الأولى في العام ١٩٥٣م، إلى يومنا هذا دون الوصول إلى وفاق حولها. لذلك من الضروري، أن يكون المواطن السوداني ملماً بحقائق هذه المسائل بشكلها الصحيح. والمسائل المطروحة هنا هي:

(أ) الديمقراطية.

(ب) الأحزاب السياسية، ما لها وما عليها.

(ج) الانتخابات والاستفتاءات.

(د) النظام الفيدرالي للحكم.

(هـ) النظام الرئاسي.

(و) فصل الدين من الحكومة أم فصل السياسة عن الدين؟.

قد يقول أحدنا، أن الأحزاب السياسية موجودة، بل وبكثرة، وأننا في السودان نمارس الديمقراطية والانتخابات والاستفتاءات، ونطبق النظام الفيدرالي. لكن السؤال الموضوعي هو: أية ديمقراطية وأية أحزاب عندنا وأية فيدرالية؟ لذلك الضرورة تقتضي أن يكون المواطن، أي مواطن، ملماً بالمعرفة العلمية لمضامين هذه المسائل السياسية وليست المسمّيات. لأن الاستقرار الذي ننشده يكمن في المعرفة الصحيحة والممارسة الحقيقية لمضمون هذه المصطلحات السياسية.

الباب الثالث : وبه ثلاث فصول، تشمل التصور لآليات حل الأزمة السودانية:

(أ) **المصالحة المجتمعية**، وهي الخطوة الأولى، التي تعمل على تهدئة المناخ الملائم للناس، بعد خروجهم من قمع حكومة الجبهة القومية الإسلامية، التي مارست في مواطنيها أبشع أنواع انتهاك حقوق الإنسان، وقادت إلى تفكيك النسيج الاجتماعي السوداني. لذلك فإن الضرورة تقتضي رتق النسيج الاجتماعي بآلية المصالحة المجتمعية، حتى تتمكن الشعوب السودانية من رسم مستقبل بلادها في بيئة عقلانية فاعلة. لذلك تحتاج المصالحة المجتمعية إلى إعمال العدالة الانتقالية والعدالة الاجتماعية/ الرعاية الاجتماعية.

(ب) **العقد الاجتماعي**: التاريخ والمفاهيم.

(ج) **العقد الاجتماعي**: مستقبل السودان، وفيه وصف لكيفية صناعة الدستور الدائم للبلاد برضاء كل أهل البلد. إذ نقصد هنا تحديداً، أن يتفق السودانيون في الشروط التي تجعلهم يعيشون بسلام في البلد الواحد، ومن هم هؤلاء الذين يطرحون هذه الشروط ويقرونها؟. أيضاً يتحدث هذا الفصل عن الأسباب التي تجعلنا نفضل آلية العقد الاجتماعي على ممارسة حق تقرير المصير في صناعة الدستور.

obeikandl.com